7 نواب قدموا 5 استجوابات تسبب أولها في استقالة وزير والخامس استقالة الحكومة

محمد براك المطير

د. عبد الكريم الكندري

إقرار 8 قوانين و12 اتفاقية و38 ميزانية و32 حسابا ختاميا وتقديم 5 طلبات مناقشة وإصدار 361 توصية

عرض 87 رسالة والمجلس يوافق على 57 رسالة ويرفض 4 وسحب 5 وأحيط علما بـ 19 ولم يبت في رسالتين

قانون الرياضة

مشروع بقانون: جلسة 3 ديسمبر 2017: وافق المجلس على مشروع بقانون في شأن الرياضة وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية موافقة 47 عضوا وعدم موافقة ثلاثة اعضاء وامتناع عضو واحد من أصل 51 عضوا. ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 4 ديسمبر 2017.

أبرز ما جاء في مواد القانون:

– يجوز للشخص الطبيعي أو الاعتباري إنشاء أندية خاصة على شكل شركات تجارية لا يجوز تأسيس شركات بغرض ممارسة النشاط الرياضي إلا بإذن من المجلس

– إنشاء ناد خاص لم يُعمل به خلال ستة أشهر من تاريخ منحه يعتبر كأن لم يكن

– يكون للأندية الخاصة حق الاستثمار التجاري بجميع أنواعه للمساحات الخالية داخل أسوارها

– لا يجوز الجمع بين ملكية ناد خاص أو عضوية مجلس إدارته مع ناد خاص أو ناد رياضي آخر إذا كان الناديان يمارسان نفس اللعبة الرياضية

– أحقية الاتحاد الرياضي بضم الأندية الخاصة المرخص لها في عضويته والتي لها نشاط في اللعبة وفقا لأحكام نظامه الأساسي.

– تخصص نسبة لا تقل عن 25 % من المساحات التجارية بالمراكز التدريبية للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحفظة تمويل النشاط الحرفي

– يجب أن يكون جميع اللاعبين المسجلين في فرق السن العام محترفين بعقود احتراف، ويتم التعاقد مع جميع العاملين بالنادي الخاص من الإداريين والفنيين والأجهزة الطبية بشرط التفرغ.

– تنشأ رابطة أندية للدفاع عن حقوق أعضائها أمام الجهات المختلفة، ويكون من ضمن أهدافها تعزيز إيرادات الأندية والحفاظ على حقوقها، ولها التدخل بتوزيع عوائد عقود الرعاية التي يبرمها الاتحاد مع القنوات الفضائية الناقلة،

– تخصص الهيئة مبلغا لا يقل عن خمسة ملايين دينار توزع كمكافآت بنهاية كل موسم رياضي على الأندية الخاصة والأندية الرياضية حسب موقفها النهائي بالترتيب العام للمسابقات التي تشارك فيها

الاستجوابات الخمسة في 2017

5 استجوابات قدمها 7 نواب خلال عام 2017، منها استجوابان إلى سمو رئيس الوزراء انتهيا إلى تشكيل لجنة لدراسة محاورهما واستجواب لوزير الإعلام والشباب السابق الشيخ سلمان الحمود الذي استقال بعد تقديم طلب بطرح الثقة.

واستجواب قدم إلى وزير الإسكان والدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل وانتهي بالاكتفاء بالمناقشة واستجواب لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله وانتهى باستقالة الحكومة بعد تقديم طلب بطرح الثقة.

وشارك في تقديم الاستجوابات الخمسة 7 نواب هم شعيب المويزري ود. وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب البابطين ومحمد براك المطير ورياض العدساني ود. عبد الكريم الكندري مع ملاحظة أن المويزري شارك في ثلاثة استجوابات والطبطبائي والعدساني في استجوابين.

استجواب وزير الشباب

في جلسة 31 يناير 2017، ناقش المجلس الاستجواب المقدم من النواب وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب البابطين إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب السابق الشيخ سلمان الحمود متضمنا 4 محاور كالتالي:

الأول: إيقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت.

الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للمال العام في وزارة الشباب والهيئات التابعة له.

الثالث: التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتي مازالت قائمة ومستمرة حتى الآن من دون اتخاذ أي إجراء بحقها أو إعادة الأموال العامة التي تم الاعتداء عليها.

الرابع: تجاوز الوزير المستجوب على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين من خلال السعي لإصدار وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر.

وبعد الانتهاء من المناقشة قدم 10 نواب طلب بطرح الثقة في الوزير الحمود وهم ثامر السويط وشعيب المويزري وخالد العتيبي ومبارك الحجرف وعبد الله فهاد ومرزوق الخليفة وعبد الكريم الكندري ونايف المرداس ووليد الطبطبائي ومحمد المطير، وقبل جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بيوم واحد قدم الوزير استقالته بتاريخ 7 فبراير 2017.

استجوابا رئيس الوزراء

قدم بعض النواب استجوابين إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك كالتالي:

في 12 أبريل 2017، قدم النواب د. وليد الطبطبائي ومحمد المطير وشعيب المويزري الاستجواب الأول لرئيس الوزراء وتضمن 5 محاور كالتالي:

• الأول: مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في تأويل القانون وفي تطبيقه وذلك بما أصدرته من مراسيم أو قرارات بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية الكويتية عن بعض حامليها.

• الثاني: مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في إصدارها تشريعات مخالفة لتنفيذ التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

• الثالث: تفشي الفساد وتراجع ترتيب دولة الكويت عشرين مركزا في السنة الأخيرة فقط والإصرار على تعيين شخصيات فقدت شرط الكفاءة والأهلية وبعضهم سقط سياسيا لشغل المناصب المهمة والاستراتيجية في الدولة إضافة إلى تنحية الكفاءات المؤهلة ذات الخبرة في مجالها والتي أثبتت جدارتها في أداء أعمالها.

• الرابع: برنامج عمل الحكومة، فيما تطرق المحور الخامس إلى زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة.

• المحور الخامس: زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة

ونظر المجلس الاستجواب في جلسة سرية بتاريخ 10 مايو 2017 وانتهى بالمناقشة وتشكيل لجنة ثلاثية من الأعضاء د. جمعان الحربش، ود. عودة الرويعي، وراكان النصف لدراسة محاور الاستجواب وتقديم تقرير إلى المجلس بشأنها.

وفي 16 أبريل 2017، قدم النائبان رياض العدساني وشعيب المويزري الاستجواب الثاني لرئيس الوزراء وتضمن مقدمة ومحورا واحدا حول المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والفنية والانشائية واستمرار عدم معالجتها بسبب الإهمال وضعف المتابعة وفقدان التنسيق وربط الأعمال.

وانتهى الاستجواب بالمناقشة في جلسة سرية وإحالته إلى اللجنة النيابية الثلاثية المشكلة بعد الاستجواب الأول لدراسته وتقديم تقرير إلى المجلس بشأنه.

استجواب وزير الإسكان والخدمات

في جلسة 10 مايو 2017، ناقش المجلس في جلسة علنية امتدت إلى اليوم التالي الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزرى إلى وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل والمتضمن 4 محاور هي:

• الأول: محاباة الوزير المستجوب للشركات الرئيسة ومقاولي الباطن المنفذين للبيوت الحكومية في مناطق شمال غرب الصليبيخات وجابر الأحمد وصباح الأحمد.

• الثاني: «مخالفة الوزير المستجوب لقانون 47 لسنة 1993 والقانون رقم 50 لسنة 2010 بتعديل بعض احكام القانون رقم 44 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية».

• الثالث: «قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتغيير متطلبات العقد الخاص بمشروع شمال المطلاع إلى جنوب المطلاع».

• الرابع: تضليل الوزير المستجوب للنواب فيما طرحه من معلومات في جلسة مناقشة القضية الإسكانية المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2017 وتناقضها مع ردوده على الأسئلة التي وجهت له منهم.

وانتهى الاستجواب بتجديد الثقة في وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل.

استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة

في 8 أكتوبر 2017، قدم النائبان رياض العدساني د. عبد الكريم الكندرى استجوابا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله والمتضمن 5 محاور هي:

المحور الأول: مجلس الوزراء – الأمانة العامة، المحور الثاني: البطالة، المحور الثالث: الإعلام، المحور الرابع: التضليل في الأسئلة البرلمانية، المحور الخامس: مجلس الوزراء – إدارة الفتوى والتشريع.

وبعد الانتهاء من المناقشة قدم 10 نواب طلبا بطرح الثقة في الوزير العبد الله هم شعيب المويزري، د. وليد الطبطبائي، محمد براك المطير، عبد الله الرومي، حمدان العازمي، مبارك الحجرف، ثامر السويط، رياض العدساني ود. جمعان الحربش، عمر الطبطبائي.

وقبل جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بيوم واحد قدمت الحكومة استقالتها.

احصائية بالاستجوابات الخمسة خلال عام 2017

5 طلبات مناقشة في عام 2017.. والمجلس لم يكمل «القضية الإسكانية»

نظر مجلس الأمة خلال عام 2017 من الفصل التشريعي الخامس 5 طلبات مناقشة، بشأن الإيداعات المليونية، وطلبين في القضية الاسكانية حيث لم يستكمل فيهما النقاش وقرار الإدارة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والمصالحة الوطنية ومدى استعداد الحكومة لمواجهة المخاطر الخارجية والداخلية، وصدر عن المجلس 14 توصية بشأن طلبات المناقشة المنجزة.

الإيداعات المليونية

جلسة 15 فبراير 2017: وافق المجلس في على الطلب الأول الخاص بتخصيص ساعة من الجلسة لمناقشة قضية الإيداعات المليونية المقدم من النواب وعقب انتهاء النقاش وافق المجلس على 3 توصيات:

–1 استعجال مجلس الأمة البت في تعديلات قوانين مكافحة الفساد وبخاصة ما يتعلق بالقانون المقترح بشأن تعارض المصالح وذلك خلال شهر من تاريخ الجلسة المقبلة للمجلس.

–2 قيام مجلس الأمة بتدعيم نزاهة المجلس وقيمه البرلمانية من خلال تعديلات قانون اللائحة الداخلية على ان يقوم المجلس بالبت في التعديلات المقترحة بشأنها خلال شهرين من تاريخ الجلسة.

–3 تكليف كل من ديوان المحاسبة والطلب من هيئة مكافحة الفساد القيام بفتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا إيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006، وتكليف كل من ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بالقيام بتقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار تجاوزات المتعلقة بقضايا الإيداعات والتحويلات المليونية ولهما التواصل والطلب والتنسيق مع الجهات المعنية كافة في الدولة.

القضية الإسكانية

في جلسة 26 أبريل 2017 نظر المجلس في جلسته التكميلية طلبي مناقشة لم ينته النقاش بشأن:

أ– طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء وهم فيصل الكندرى وأحمد الفضل ود. خليل عبد الله وسعود الشويعر وخليل الصالح وطلال الجلال وخلف دميثير وخالد الشطي وصلاح خورشيد وسعدون حماد في شأن مناقشة الإجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين، إضافة إلى خطتها الإسكانية في السنوات المقبلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية للمشاريع الإسكانية كافة.

ب– طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء هم رياض العدساني وأسامة الشاهين وناصر الدوسرى وعبد الله فهاد وحمدان العازمى ومحمد هايف وصلاح خورشيد وعمر الطبطبائي وعلي الدقباسي ود. عبد الكريم الكندرى وصفاء الهاشم في شأن مناقشة القضية الإسكانية وما يتعلق بها.

مناقشة القدس

جلسة 19 ديسمبر 2017: ناقش المجلس الطلب المقدم من النواب بشأن قرار الإدارة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وافق المجلس على 6 توصيات هي:

– ضرورة الاستعجال في تشكيل لجنة برلمانية تعنى بمناصرة الشعب الفلسطيني والشعوب المسلمة المنكوبة.

– مواصلة الحكومة عبر سفاراتها وممثليها بالمحافل المختلفة التنديد والاعتراض على قرار الإدارة الأمريكية الأخير بالاعتراف بالقدس الشريف عاصمة للكيان المحتل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

– بدء الحكومة الإجراءات التنفيذية للاعتراف الدبلوماسي الكامل بدولة فلسطين ودعم تمثيلها التام في المنظمات الدولية المختلفة.

– تنظيم وإشراف الحكومة لأعمال تعمير وإغاثة ودعم صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس الشريف وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

– مواصلة رئيس وأعضاء المجلس وأمانته العامة وبعثته البرلمانية ووفود الصداقة جهود طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية والشعب البرلمانية جهود طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد البرلماني الدولي.

قيام وزارتي الإعلام والتربية وغيرهما بتفعيل مناهج ووسائل التوعية بالقضية الفلسطينية والتعريف بجرائم ومجازر الكيان الصهيوني.

المصالحة الوطنية

جلسة 20 ديسمبر 2017: ناقش المجلس الطلب المقدم من بعض النواب بشأن المصالحة الوطنية ومدى استعداد الحكومة لمواجهة المخاطر الخارجية والداخلية وافق المجلس عقب المناقشة على 6 توصيات وهي:

– قيام الحكومة ومجلس الأمة بإقرار تشريع خاص بإنشاء جهاز متخصص لإدارة الأزمات والكوارث أسوة بما قام بها العديد من دول العالم.

– قيام الحكومة بتقديم تقرير دوري كل سنة لمجلس الأمة عن استعدادات الدولة لمواجهة الأخطار والأزمات عبر مؤسساتها المختلفة (الصحة – الغذاء والتغذية –الدفاع المدني – الأمن الوطني.. إلخ).

– قيام مجلس الأمة بتشكيل لجنة مؤقتة لإعداد تقرير بمدى جاهزية أجهزة الدولة ومؤسساتها لمواجهة الأخطار والأزمات.

– على الأجهزة الإعلامية والتربوية والتعليمية العمل على صنع إعلام هادف ومناهج تعزز الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية.

– على الحكومة الكويتية تقديم تصور متكامل بشأن إجراءاتها وآلية تعاملها مع تحقيق المصالحة الوطنية. وفى جلسة 26 ديسمبر 2017 وافق المجلس على شطب توصية بشأن بتشكيل لجنة مشتركة من أعضاء المجلس والحكومة لوضع وصياغة مشروع للمصالحة الوطنية وتقديم تقريرها لمجلس الأمة.

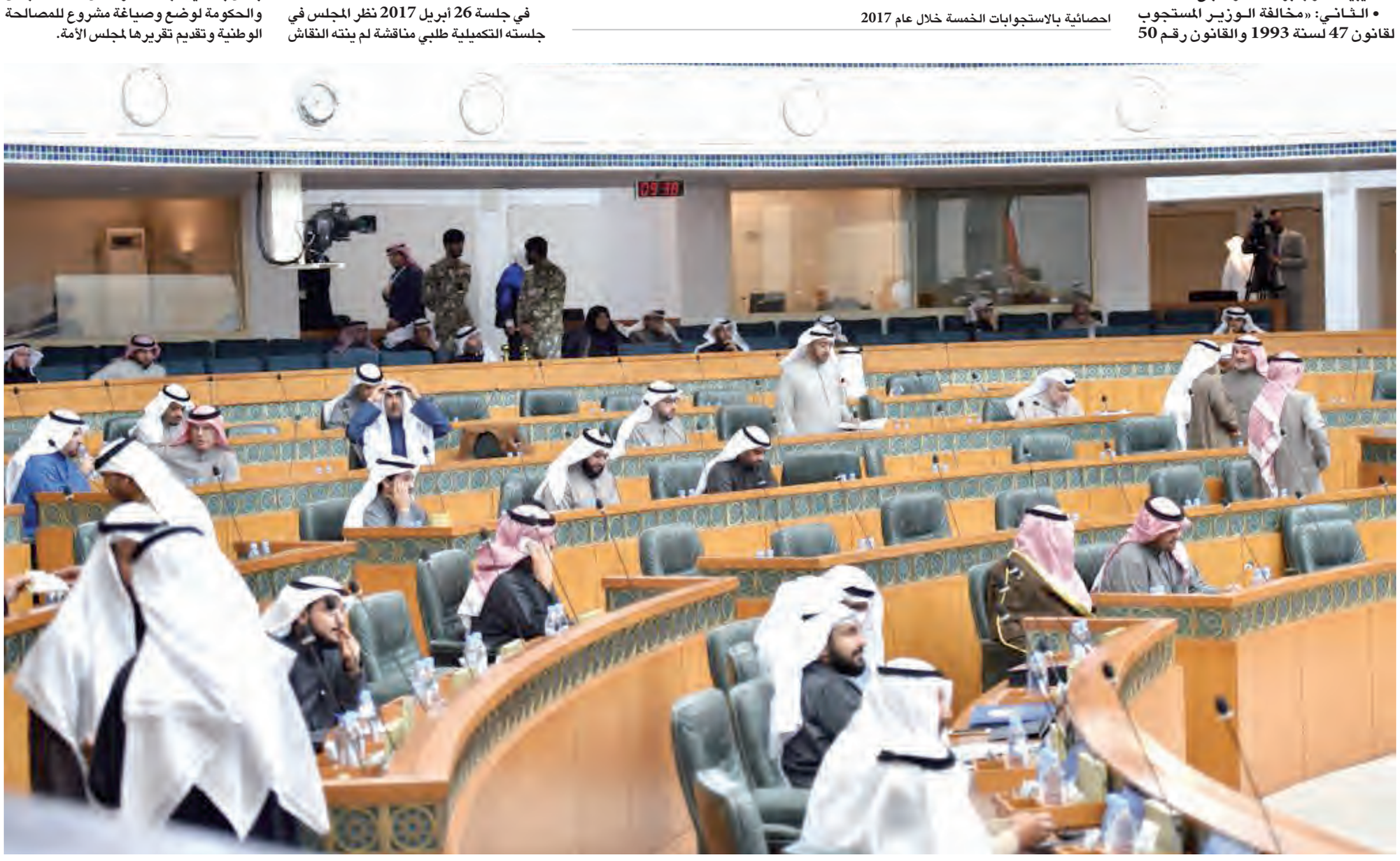

قاعة عبدالله السالم